(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
2023 (كانون الاول), مجلد 1,عدد 2 ,الصفحات 392-417

الاقتصاد الليبي ودوره في تطبيع العلاقات الليبية العربية سوريا (نموذجاً) 1969-1987

أ.م.د. احمد رحيم فرهود العكيلي[1]*
[1]*كلية الصيدلة, جامعة القادسية, العراق*

الملخص

يعد الاقتصاد العامل الأساس المحرك لكل الفعاليات التاريخية بل قد لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا هو الاساس في صنع وتوجيه الاحداث التاريخية وعلى اساس ذلك لا بد إن نستند في تفسير كل الاحداث بالعامل الاقتصادي الا إن ذلك لا يجعلنا نتغافل عن العوامل الاخرى ، من هنا جاء اختيار موضوع البحث المعنون الاقتصاد الليبي ودوره في رسم خارطة العلاقات الليبية العربية 1969-1987سوريا أنموذجاً .

تعد المدة المحددة ذات دلالات واضحة ومن ابرزها هي المدة التي حكم فيها العقيد معمر القذافي بعد ثورة الفاتح عام 1969 ، تعد من المراحل المهمة والحرجة ؛ لان فيها تم بناء مؤسسات الدولة الجديدة بشقيها الدستوري والتشريعي والقانوني وفي ذات المدة تم رسم صورة للعلاقات الليبية العربية في ضوء اتفاقيات جاءت بطلب من الجانب الليبي وفي ذات المدة كان التقاء الافكار داخلياً وخارجياً بين ليبيا والدول العربية في المحافل الدولية والمجاهرة علانية بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني خاصة والشعوب المضطهدة والمظلومة عامة وبروز تلك المشاعر الوطنية للبلدان العربية وبصورة دائمة .

والبحث الذي انبرى لدراسة الاقتصاد ودوره في رسم خارطة العلاقات الليبية العربية ، أثره العلمي مستنداً في خطواته لدراسة الحقائق التي جسدها الشعب الليبي وقادته ولا يلغي البحث بأن ما هدفت اليه البلدان العربية هو السعي لإقامة وحدة من جهة ، وتوحيد المواقف خارجياً من جهة أخرى ، لان الوطن الذي تعرض عبر تاريخه إلى غزو مبرمج من قبل الايطاليين عام 1911 ، الذين أردوا الانتقام من الليبيين كتعويض عن تجزئة وطنهم حتى قيام وحدته من عام 1870 على يد القوميين من قادتهم وقد تجلى موقف العرب ضد محاولة الانتقام الإيطالي من الليبيين ، لاسيما في المحافل الدولية .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد – العلاقات – ليبيا

Research name: The economy and its role in drawing the map of Libyan-Arab relations 1969-1989, Syria as a model.

Assistant Professor Dr. Ahmed Rahim Farhoud Al-Ukaili[1]*

[1]college of Pharmacy, University of Al-Qadisiyah, Iraq

Abstract

The study included the most important issues that the Egyptian society was suffering from during the period between (1982-1992), which is the problem of (education), which requires the mobilization of all efforts to solve it, as it faced serious problems that impede the achievement of its goals, which are intertwined multilateral issues, related to each stage. Educational, but that each stage has its own problems and different dimensions, and among these educational issues is the issue of (basic education), which represents the main focus of this study, since all parties in society had to present visions of the reality of education in general and basic education in particular, and this is evident in the framework Social bonding and the relationship between state apparatuses And society in general, since basic education in Egypt was suffering from a deep crisis, this crisis consists of several intertwined and complex sub-issues, that the education system suffers from a major failure in accommodating those of compulsory age, which led to the spread of illiteracy and the existence of the dropout phenomenon, which is considered the most important

* **Email address: ahmed raheem@qu.edu.iq**

The main sources of the spread of illiteracy, in addition to the spread of the phenomenon of private lessons seriously and for many reasons, in addition to the problems related to the teacher and his physical and social condition and the multiplicity of sources of his preparation and the stagnation of the methods used in training programs, and there is a level of some of them who are not qualified to perform his message, in addition to the severe shortage in educational buildings and lack of The presence of facilities or equipment, workshops, laboratories and teaching aids, which led to a high intensity of classes The density and overcrowding of classrooms, and the operation of some schools in the two-shift system, or sometimes even three shifts, and the presence of management-related problems in the basic education stage, in addition to the problem of funding, which led to a widening gap between educational demands and the capabilities of the educational system, and thus the deterioration of the level of educational service, and the government can contribute a major role in solving These problems, as it played its role to the fullest extent by paying attention to basic education issues and strive to solve all his problems.

Keywords: economy - relations – Libya.

المقدمة

يعد الاقتصاد عجلة التاريخ، وعبارات اخرى كلها تؤكد بأن الاقتصاد بفعالياته المعروفة مجتمعة تؤثر في كل عمليات المجتمع الأخرى وبعبارة أدق إذا كانت الفعاليات الإنسانية تنقسم إلى الفعاليات الاقتصادية والسياسية في ضوء ذلك تصبح الفعاليات الاقتصادية هي الأهم وبدورها تدفع بالفعاليات الأخرى وحسب الاتجاه التي تنوي السير به فإذا كانت الفعاليات الاقتصادية سلبية ستؤثر بذات الاتجاه على الفعاليات الاجتماعية بكل مفاصلها ونفس التأثير سيكون على الفعالية السياسية من هنا تأتي أهمية موضوع البحث المعنون الاقتصاد ودوره في تطبيع العلاقات الليبية العربية سوريا نموذجاً 1969-1987 .

تم اختيار المدة الزمنية وفق معايير محددة منها المعيار الاقتصادي فهو يمثل العامل السياسي الاول ويعد المؤثر الأكبر، إذا كانت ثورة الفاتح في ليبيا عام 1969، ولأول مرة لوحظ انعكاس الأوضاع السياسية في ليبيا على الاوضاع الاقتصادية ، ليشهد الاقتصاد في ليبيا تطوراً كبيراً بعد الثورة ولينال قطاع الزراعة الاهمية الخاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللمضي قدماً في المشاريع الزراعية الانتاجية والخدمية لتحقيق السياسة الاقتصادية المتكاملة ، والاستثمار الأمثل للموارد والطاقات للمساهمة في رفع مستوى معيشة المواطن ، فدخول الألة والتقنيات الحديثة اسهم في استصلاح الأراضي ، وزيادة مساحة الاراضي الخصبة ، وبناء السدود والمشاريع الضخمة مثل مشروع النهر الصناعي العظيم لتأمين المياه الكافية للزراعات المتنوعة من حبوب وأشجار مثمرة ، والاهتمام أيضاً بالمحاصيل الصناعية لرفد الصناعات بالمواد الخام الأولية الضرورية لقيام الصناعة الاستخراجية كالنفط والغاز والصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والبترو كيميائية من تكرير النفط والأسمدة والادوية ، وبعض الصناعات المتفرقة .

وقد أدى التطور الكبير في القطاعين الزراعي والصناعي إلى تزايد أهمية التجارة الداخلية والخارجية لتوفير السلع الأساسية وايصالها إلى المواطنين المستهلكين في مختلف المناطق ، لذلك سعت الكثير من البلدان العربية إلى عقد مجموعة من العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية الخارجية مع ليبيا لتأمين المستلزمات الضرورية لتطوير قطاعاتهم الزراعية والصناعية وتنشيط السياحة أيضاً .

فالبلدان العربية تمتلك مقاومات كثير للسياحة من جمال الطبيعة واعتدال المناخ ، وكثرة المناطق الأثرية والاماكن الدينية ، لذلك تم بناء مجموعة من الفنادق السياحية لتقديم الخدمات للسياحة كفندق سبها في ليبيا وغيرها من المشاريع السياحية المهمة .

وقد ادركت ثورة الفاتح أهمية العامل القومي المشترك وضرورة متابعة البناء ، فكانت هناك مجموعة من العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية بين ليبيا والدول العربية ومنها بالتحديد سوريا كالاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بينهما عام 1970 ، واتفاقية تنظيم الخطوط الجوية عام 1972 واتفاقية تنقل الأيدي العاملة بين البلدين عام 1985

وقد سعت الاتفاقيات إلى تدعيم القدرات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، وتسهيل عملية التنمية ، والتقليل من الاعتماد على الخارج ، والحد من تأثير التقلبات السياسية والاقتصادية بين البلدين .

وإذا حاولنا الوقوف على أهم الفعاليات الاقتصادية، فلابد أن تحتل الزراعة المرتبة الأولى ، أما إذا ركزنا على النواحي الاخرى فمن المحتمل بل من المؤكد سيكون مضيعة للوقت والامكانيات وقد أثبتت التجارب هذا الأمر فيما بعد .

توزع البحث على ثلاثة مباحث حمل المبحث الأول عنوان : القطاع الزراعي في ليبيا(1969- 1987) ، تناولنا فيه الفعاليات الاقتصادية الزراعية ، كما هو معروف أن الفعاليات الزراعية من مقوماتها توفير الماء والارض الصالحة للزراعة والايدي العاملة وهي متوفرة في ليبيا ، الا أن اسلوب الاستعمار في ادارة الملف الزراعي لم يكن موفقاً لذلك لم تكن نتاجات الفعالية الزراعية نشطة ، لأن الادارة الاستعمارية كانت رافعة شعاراً أساسه استحصال الضرائب بدون أن تقدم اي خدمة لهذه الفعاليات من حيث بناء السدود لخزن الماء او لحفظ الارضي من الفيضانات وكثيراً ما تتعرض الزراعة إلى الدمار بسبب الفيضانات أو الجفاف لشحة الماء في سنوات الجفاف علماً أن الانسان القديم صاحب الحضارات الاولى في التاريخ حاول السيطرة على الظواهر الطبيعية التي تؤثر على حياته الاقتصادية الا أن الادارة الاستعمارية لم تحاول تقديم الخدمات التي تجعل من الطبيعة وتقلباتها تحت السيطرة ، وفي ضوء ما تقدم يحق لنا القول أن الادارة الاستعمارية فشلت في هذه المهمة بدليل ما تتعرض له الارضي الزراعية من الفيضانات الا أن المهمة الاساسية التي كانت الادارة الاستعمارية تسعى الى فرضها هي استحصال الضرائب من المواطن وبكل الوسائل وفي مقدمتها القوة الغاشمة وامتهان كرامة المواطن لان الضريبة من وجهة نظر الادارة الاستعمارية لها بعدين الاول اقتصادي لكي يعين الدولة الاستعمارية في مواردها الاقتصادية اما العامل الاخر تعد الادارة الاستعمارية ان فرض الضرائب واستجابة المواطن لهذا الفرض مؤشر على طاعة الفرد للدولة وهو ما كانت تبغيه اولاً ، لكن عندما نعطي تقويماً اولياً عن حالة الادارة الاستعمارية في فعالياتها وبالذات في استحصال الضرائب فشلت في هذه المهمة .

وحمل المبحث الثاني عنوان : القطاع الصناعي ودوره في ليبيا (1969- 1987) ، كان القطاع الصناعي في ليبيا متدهوراً مرحلة الاستعمار؛ بسبب تخلف الادوات الصناعية ، إذا كانت بسيطة ويدوية ، فقد خرجت ليبيا ببنى اجتماعية واقتصادية مدمرة ؛ بسبب سيطرة الاستعمار على الموارد الاولية للبلاد وما صاحب ذلك من اهمال وعدم توجيه سياسة التنمية في اتجاه النمو المتوازن بين الانتاج السلعي في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية وقطاع الخدمات ، مما ادى إلى زيادة الاستهلاك دون أن يقابله تطور صناعي، واستحداث تغيرات في البنيان الاجتماعي ووصول البضاعة الاجنبية والتي كانت تتميز بالسعر الرخيص وبالجودة في الصناعة فمن الطبيعي أن يميل المستهلك إلى البضاعة الرخيصة ، أما المبحث الثالث حمل عنوان : الاقتصاد الليبي ودوره في العلاقات التجارية مع الدول العربية (1969-1987)، المحور التجاري تعد التجارة عملية اقتصادية ناجحة إذا كانت تتم بتوازن ولكن عندما تكون عملية من طرف واحد احدهم منتج

مصدر والاخر مستورد مستهلك تصبح العملية التجارية هدفها زرع ثقافة الاستهلاك عند طرف وايمانه بعدم قدرته على انتاج اي شيء ولابد من التخلص منها .

اعتمد البحث على مصادر متعددة منها الوثائق الغير منشورة وهناك بعض المصادر التي لها اهمية بمستوى الوثيقة بدلالات عمرها الزمني مثل الصحف والكتب العربية والمعربة التي لها اهمية لما تحمله من المادة المتوفرة في تلك المصادر وجاءت الخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

المبحث الأول

القطاع الزراعي في ليبيا(1969- 1987):

تأتي أهمية هذا القطاع من كون الزراعة تشكل إحدى الحرف الرئيسة للسكان في ليبيا ، وتمثل منتجاتها المصدر الاساس للدخل الوطني قبل اكتشاف النفط واستثماره ، لذلك انطلقت استراتيجية التنمية في ليبيا من الإيمان بضرورة الاعتماد على القطاع الزراعي والسياسة التي توجهه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية كافة ، وزيادة معدلات نمو هذا القطاع لتحقيق مجموعة من الاهداف الأساسية منها :

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الزراعية ، والغذائية الأساسية .

2- تحقيق الأمن الغذائي .

3- المساهمة في رفع مستوى القدرات الإنتاجية للعاملين في الزراعة .

4- تحقيق مشروعات التوسع الزراعي ، ومشاريع الري ضمن إطار إعادة تنظيم الملكية الزراعية ، لتشكيل تجمعات زراعية مستقرة ، وإقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة في تجهيزاتها وخبراتها بهدف تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية والخدمات الأخرى ، ولتحقيق المشاريع في القطاع الزراعي كان ، لابد من رصد الأموال اللازمة للاستثمار [1] .

والجدول الاتي يبين ما أنفق في قطاع الزراعة في ليبيا من عام 1970- 1987 [2] .

جدول رقم (1)

السنة	قيمة الاستثمار بملايين الدنانير
1972-1970	135,0
1975-1973	555,0
1980-1976	1703,2
1985-1981	1494,1
1986	130,5
1987	137,0

المجموع	4154,8

يتضح من الجدول اعلاه أن المجموع الاجمالي للإنفاق على القطاع الزراعي (4154,8) مليون دينار وهذه المبالغ التي انفقت على القطاع الزراعي في ليبيا أدت إلى تحقيق معدل نمو في إنتاجها الزراعي تجاوز معدلات نمو السكان للمدة من 1970- 1987 .

أولاً- الأراضي الزراعية :

أدت الاستثمارات الضخمة في القطاع الزراعي إلى استصلاح مناطق واسعة من ليبيا واعمارها ، فقد تم استصلاح ما يزيد على 1,800,000 هكتار من الاراضي بين عامي 1970و 1987 [3]، ليصبح حجم الأراضي الزراعية في عام 1987 حوالي 1,641,000 هكتار منها 468,000 هكتار مروي بنسبة 17,7% من الاراضي الصالحة للزراعة و(1,173,000) هكتار بزيادة نسبتها (82,3%) من الأرضي الصالحة للزراعة ، ومن أجل تحقيق التنمية الزراعية المتوازنة ، فقد تبنى مجلس التنمية الزراعية خمس مناطق جغرافية كبرى للتنمية الزراعية في ليبيا ، وهي مشاريع منطقة الجبل الأخضر ، مشاريع سهل الجفارة ، مشاريع الصلول الخضر ، مشاريع منطقة الكفرة والسرير، ومشاريع منطقة فزان (مشروع وادي الحياة)[4] .

كما عمدت الدولة إلى تحسين الزراعة ، وإدخال وسائل ومستلزمات زراعية ممتازة كالأسمدة والبذور ، والشتول المحسنة بغية تحسين الإنتاج كماً ونوعاً ، وشجعت أيضاً على تأسيس جمعيات تعاونية زراعية وتقديم القروض للفلاحين ، فبلغت قيمة القروض الممنوحة حتى عام 1975 حوالي (31,79) مليون دينار ليبي ، وبلغ عدد المستفيدين من القروض حوالي(56819) مزارعاً ، أما الإعانات للمزارعين بلغت قيمتها حوالي(37,7) مليون دينار ليبي استفاد منها حوالي (191185) مزارعاً ، وقد أدت هذه المشاريع والقروض والإعانات إلى تطور نوعي في الإنتاج الزراعي والحيواني[5] .

ثانياً- مشاريع الري :

كان لابد من توفير المياه لتحقيق مشاريع الري الاستثمارية ، لذلك سعت ليبيا للبحث والتنقيب عن مصادر المياه، وتخزينها، وبناء السدود، وتخزين مياه الامطار، وحفر الآبار، واقامة المشاريع المائية الاستخراجية التي تروي أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، لذلك تم تعيين كوادر متخصصة ومسؤولة عن الموارد المائية ، فأنشأت الهيئة العامة للمياه عام 1972، مجموعة من المشاريع الضخمة منها [6] .

1-السدود :

أقيمت لحجز المياه السطحية والاستفادة منها ، وبلغ عددها حوالي 16 سداً ، **والجدول الآتي يبين أهم السدود التي تم إنجازها** [7] .

جدول رقم (2)

اسم السد	السعة التخزينيه الكليه مليون متر مكعب	مساحه تجميع مياه الامصار كيلو متر مربع
كمام	111	2310
القطارة	94	1224
المنجنيين	58	578
غار	30	620
بو منصور	24	602
زارت	15	175
لبدة	6	174
زايد	2,6	42
جارف	2,4	600
الزهاوية	2,2	70
زازة	2	170
الذكر	1,6	11
تابريت	1,6	10
درنة	1,5	620
بن جواد	0,5	94
فرقص	0,1	8

2- النهر الصناعي العظيم :

يعد من أهم التوظيفات الاستثمارية في مجال المشاريع المائية ، لقد تم أنشاء في 6تشرين الثاني من عام 1983، ويهدف إلى نقل مليوني متر من المياه العذبة يومياً من حقول الآبار بمنطقتي (السرير وتازربو) [8] ، لاستخدامها في أغراض المشاريع الزراعية ، والصناعية والمنزلية ، في المناطق المأهولة بالسكان على طول الشريط الساحلي بين مدينتي بنغازي وسرت ولتحقيق ذلك تم بناء أحدث وأضخم مصنعين لإنتاج الأنابيب في العالم لتقديم اللازم لهذا المشروع الضخم ويبلغ طول هذا النهر حوالي أربعة آلاف كيلو متر ، وتم تنفيذه خلال عشر سنوات ، وتنقل أنابيب النهر خمسة ملايين متر مكعب من الماء يومياً تستخدم للري والشرب ، إذا يمكن ري(185) ألف هكتار في فصلي الشتاء والربيع و100 ألف هكتار في فصل الصيف ، كما يمكن أن يربى عليها ثلاثة ملايين رأس من الغنم ونصف مليون رأس من البقر ، وتقدر الحبوب التي يتوقع إنتاجها حوالي (750) ألف طن ، أي الإنتاج سيفوق الاستهلاك في ليبيا وهو (600) ألف طن[9].

ولهذا المشروع اهداف استراتيجية كبيرة منها :

1-محاولة ليبيا إيقاف الوضع المتردي الذي وصل إليه مخزون المياه الجوفية ، وخاصة في المناطق الساحلية .

2-استزراع مساحات شاسعة من الأرضي المهملة واستصلاحها لعدم وجود المياه الكافية لاستغلالها .

3- تجديد خصوبة هذه الأراضي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية الرئيسية مثل الحبوب وللحوم .

4- قيام صناعات خفيفة في المناطق التي يستفيدون من مياه المشروع ، ودعم صناعات قائمة في المناطق نفسها ، مما يسهم في زيادة الإنتاج الصناعي.

أ-ازدهار بعض القرى والمدن المستفيدة من مياه هذا المشروع .

ب-تشجيع سكان المناطق الريفية على البقاء في مناطقهم التي ستصبح مركزاً زراعية توفر لهم سبل الحياة الكريمة ، ومجالات جديدة للعمل لرفع مستوى معيشتهم ، ومنعهم من الهجرة إلى المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي[10].

3-أهم المنتجات الزراعية والحيوانية :

تتنوع المحاصيل الزراعية من حبوب وأشجار مثمرة ، كذلك الثروة الحيوانية والصيد البحري .

1-المحاصيل الزراعية :

أ-الحبوب (القمح والشعير) من أهم الغلات الزراعية وتحتل أوسع الأراضي وأخصبها ، وتكون زراعتها بعلية هي أحد أنواع الزراعة والتي تعتمد على مياه الامطار وريا .

ب-الأشجار المثمرة ، وفي مقدمتها الزيتون ، وتنتشر زراعته في السهول الساحلية ، والمرتفعات الشمالية .

ج-نخيل التمر في الواحات والأودية ، كذلك الحمضيات والكروم ، والتين ، واللوز .

د-الحاصلات الصناعية كالفول السوداني والتبغ ، والخضروات التي توسعت زراعتها وبخاصة حول المدن .

2-الثروة الحيوانية :

كانت تربية الحيوانات مهنة أساسية لعدد كبير من سكان ليبيا ، إلا أن الدولة بذلت جهداً كبيراً في توطين البدو الأمر الذي ادى إلى تناقص عدد العمال ، ويأتي في مقدمتها قطعان الغنم ثم الماعز والابقار وتربى الإبل في أطراف الصحراء والواحات[11] .

3-الصيد البحري :

نظراً لأهميته فقد أولته الدولة اهتماماً كبيراً ، فسعت إلى تحسين وسائل الصيد وتحديثها ، وإقامة مراكز لتعليبه وتصنيعه، وتمتاز السواحل الليبية بطولها وغناها بالأسماك كالطون ، والسردين والإسفنج ، **والجدول الآتي يوضح المقارنة في تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في ليبيا بين عامي 1970-1987بآلف الأطنان**[12] .

جدول رقم (3)

الإنتاج	1970	1987	الزيادة المطلقة
القمح	27,2	185,0	157,8
الشعير	52,8	176,0	123,2
البقول	13,7	17,0	3,3
الخضروات	205,2	725,0	519,8
الفواكه	90,3	268,0	177,7
الزيتون	69,2	147,0	77,0
اللحوم	42,3	130,0	87,7
الحليب	52,4	200,0	147,6
البيض(مليون)	562,0	45,5	607,5
العسل(طن)	30,0	400,0	370,0

يتضح من خلال المقارنة بين عامي 1970- 1987 ، تنوع الحاصلات الزراعية والنباتية وزيادة في الإنتاج الحيواني الليبي في عام 1987 عما كان عليه في عام 1970 ، وهذا يعكس مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال الزيادة المطلقة وتطورها من عام 1970حتى عام 1987 الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين النوعية .

وقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الليبي ليصل من(33,1) مليون دينار عام 1970 إلى(342,5) مليون دينار عام 1987[13] .

يلاحظ من خلال ما تقدم فأن الثورة حققت إنجازاً عظيماً في مجال الزراعة ، إذا تمكنت وخلال سنوات قليلة أن تحقق الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف ، وكان من أولى اهتماماتها أن تغطي الخضرة ربوع ليبيا ، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاج الغذائي تمهيداً لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والاستغناء عن الاستيراد ، وحصول التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي .

المبحث الثاني

القطاع الصناعي في ليبيا(1969- 1987)

تعد الصناعة من النشاطات المهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذا أصبح التصنيع المرادف للتنمية هو محور استراتيجيات الخطط الاقتصادية ، لذلك انطلاقاً من هذا الدور المهم للتحول في النشاط الاقتصادي شهدت ليبيا تطورات جوهرية مهمة انعكست إيجاباً على النواحي الاقتصادية، إذا يعمل فيها قرابة ثلث القوى العاملة، لذلك وضعت الخطط لتحديثها والتوسع فيها ومنها[14] .

أولاً-الصناعة الاستخراجية :

1-النفط : لقد كانت الفائدة العظمى من مداخيل النفط قبل ثورة الفاتح من أيلول تذهب إلى الشركات الأمريكية والاجنبية ، التي حصلت على امتيازات التنقيب والحفر والاستخراج والتكرير والتصدير ، وليس للحكومة أو للشعب الليبي لرفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي بالرغم من ضخامة إنتاج واحتياطي هذه المادة الحيوية وعائداتها ، إذا بلغ إنتاج ليبيا عام 1969 حوالي (150) مليون طن وكان الاحتياطي (4800) مليون طن [15] .

وقد تركزت السياسة النفطية في ليبيا منذ قيام الثورة على توجيه الثروة وفق مقتضيات المصلحة الوطنية ، وإحكام الرقابة والإشراف المباشر على هذا القطاع المهم ، فكان لابد من استراتيجية نفطية قائمة على ما يلي :

أ-ترشيد إنتاج النفط الخام ، وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني .

ب-الاعتماد على العناصر الوطنية في مجال الاستكشاف والانتاج والتسويق .

ج-إنشاء شركات وطنية ، وممارسة الرقابة الفعلية على عمليات الشركات الأجنبية .

د-تأمين وظائف ، وتدريب مستمر للعناصر الوطنية للمساهمة بدور كبير في مجال استخراج النفط .

ه-تأمين زيادة في الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي .

و-إنشاء صناعات نفطية متعددة تهدف لإقامة اقتصاد وطني متنوع .

وتحقيقاً لذلك بدأت الثورة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة هيكلية الصناعة النفطية ، وزيادة السيطرة على مقدراتها وعدم تبديد ثروة البلاد النفطية ، وبالتالي تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول اقتصادياً ، فقد تم تخفيض الإنتاج من(3300) ألف برميل في اليوم عام 1970 إلى (1827) ألف برميل في اليوم عام 1980 و (973) ألف برميل في اليوم عام 1987 ، ويرجع الانخفاض في معدلات الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى التزام ليبيا باستراتيجية ترشيد الإنتاج ، **والجدول الآتي يبين كمية الانتاج من النفط الخام في ليبيا للمدة من 1970-1987[16] .**

جدول رقم (4)

السنة	الإنتاج من النفط الخام (بالبرميل)
1970	3300
1971	2800
1972	2300
1973	2200
1974	1521
1976	1933
1977	2063
1979	2092

1980	1827
1981	1109
1982	1017
1983	1030
1984	957
1985	1024
1986	1034
1987	973

من خلال دراسة هذا الجدول تبين إن إنتاج ليبيا من النفط بدأ بالتناقص تدريجياً بدءاً من عام 1970 وحتى عام 1980، مع زيادة في إنتاج النفط الخام ، ليبدأ مرة أخرى بالتناقص من عام 1981 وحتى عام 1987 عملاً بالسياسة الاستراتيجية القائمة على ترشيد الإنتاج وتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط الخام واعتماده على تنويع الإنتاج وخاصة الزراعي والصناعي .

وقد تميز النفط الليبي بميزات جيدة من حيث الجودة [17] ، وسهولة الاستخراج وقرب حقوله من الساحل ، ومن مناطق الاستهلاك ، ومن اهم الحقول هو حقل **السرير** وينقل إنتاجه إلى مرسي الحريقة **(طبرق)** [18] ، وحقل (**السرت**) ومن أهمها(**زلطن)** [19]، و**(ناصر)** ، وهو من أقدم الحقول وأكثرها إنتاجاً ، وحقول (آمال والضهرة والسماح وانتصار) ، وينقل إنتاجها إلى موانئ الزويتينة ، والبريقة ورأس لانوف والسدرة [20] .

2- الغاز : يوجد باحتياطي كبير منه في حقلي **(ناصر وانتصار)** ، وبكميات أقل من بقية الحقول ، وينقل الإنتاج إلى ميناء البريقة ، ويميع هناك قبل تصديره.

والجدول الآتي يبين حجم تطور إنتاج الغاز في ليبيا بعد ثورة الفاتح 1969[21].

جدول رقم (5)

السنة	1973	1975	1977	1979	1981	1983	1984	1985	1986	1987
إنتاج الغاز الطبيعي مليون متر مكعب	15931	13834	19996	21231	23456	20380	12700	13100	12500	12350

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن هنالك تذبذب حاصل في إنتاج الغاز بين صعود وهبوط من عام 1973إلى عام 1984، وهذا يعود لعدم التركيز على استخراج الغاز واهتمامها بثروات أخرى تعمل ليبيا على استخراجها كالحديد والرصاص والكبريت والأسفلت .

ثانياً-الصناعات التحويلية :

1-**تكرير النفط ويلحق بها الصناعات البتروكيمياوية :** لعل أهم تطور حدث في الصناعة النفطية في ظل ثورة الفاتح هو الدخول في مجال تكرير النفط ، وتصنيع الغاز الطبيعي ، وقد توجت الثورة إنجازاتها في قطاع النفط بالدخول لأول مرة في مجال تكريره ، وصناعة المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى التي تلبي احتياجات السوق المحلي الليبي ، وتصدير الفائض للخارج ، وقد تطور الإنتاج من(37) مليون برميل من المنتجات النفطية في عام 1970 إلى نحو (124) مليون برميل عام 1975 من حقول آمال والضهيرة والسماح وانتصار ، التي تنقل إلى مصفاة البريقة ، ثم تطورت صناعة تكرير النفط تطوراً كبيراً لتصل إلى(380) ألف برميل في اليوم عام 1986 موزعة على مصفاة رأس لانوف بطاقة(220) ألف برميل في اليوم ، ومصفاة الزاوية بطاقة (120) ألف برميل في اليوم ، ومصفاة البريقة بطاقة(10) ، آلف برميل في اليوم ، ومصفاة طبرق (مرسي الحريقة) بطاقة (20) ألف برميل في اليوم ، ومصفاة السرير بطاقة(10) ، آلف برميل في اليوم ويجري التخطيط لإقامة مصاف أخرى مثل مصفاة سبها والجدير بالملاحظة هنا أن ليبيا وبعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية ، وتوقف استيرادها من بعضها الآخر مثل الكيروسين ، والزيوت الثقيلة وغيرها [22] .

2-الصناعات الكيمياوية :

تمت الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في ليبيا لإنشاء مجمع ضخم ، يعد من أكبر المجمعات النفطية في إفريقيا ، وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيمياوية ، وتبلغ طاقة هذا المجمع ما يقارب(961) ألف طن في العام ، ويعتمد في إنتاجه على مادة النافتا المنتجة من المصفاة كمادة خام ، وتم تشغيل بعض مصانع هذا المجمع ومن ضمنها الإثيلين الذي بداء في الإنتاج عام 1987 بطاقة إنتاجية قدرها 330 ألف طن في اليوم ويقوم بإنتاج الإثيلين ، والبروبلين ، بالإضافة إلى هذا المصنع ، فقد تم إنجاز المجمع الكيمياوي في منطقة أبي كماش ، ومصنع للملح ومصنع للتحليل الكهربائي ومصنع للصابون ومواد التنظيف ومصانع الإطارات واللدائن ومنتجات الإسفنج الصناعي ومصانع الطلاء ومستلزماته ، ومصانع الغازات الصناعية [23] .

3-الصناعة المعدنية :

حظيت هذه الصناعة باهتمام كبير في ليبيا ، إذا أقيم معمل للحديد والصلب في مصراته ، وللألمنيوم في زوارة ، كما شهدت ليبيا قيام صناعات عديدة : كصناعة الجرارات الزراعية ، والشاحنات ، والحافلات ، والثلاجات ، والأفران ، والغسالات ، والانابيب بمختلف أنواعها ، ويكفي 70% من الاستهلاك المحلي وخاصة بعد إقامة المصانع المتعلقة بالنهر الصناعي العظيم ، أما مصنع الجرارات فينتج من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلف جرار في العام ، وشركة الحافلات والشاحنات تنتج في ما يقارب (4000) شاحنة و (100) حافلة في العام [24] .

4-صناعة الإسمنت :

تعد من الصناعات المهمة في ليبيا لإسهامها في عملية البناء والتعمير ، وإنشاء الشركات والمؤسسات ، وقد أقيم مصنع للإسمنت في بنغازي وآخر في الخمس وطرابلس ، **والجدول الآتي يبين لنا تطور الإنتاج الكمي للإسمنت من عام 1970 - 1987**[25] .

جدول رقم (6)

الصناعة	السنة	1970	1976	1982	1987
الإسمنت	وحدة الإنتاج/طن	9500	670000	1560000	3330000

يتضح من خلال الجدول اعلاه الدور الذي تقوم به صناعة الإسمنت في سد حاجات المجتمع الليبي ، ومدى تخليصه من الاعتماد على الاستيراد من الخارج .

5- الصناعات الغذائية :

وأهم هذه الصناعات عصير الزيتون ، وتعبة زيت الزيتون ، وصناعة منتجات الألبان ، وتعليبها ، وصناعة اللحوم المحفوظة وتعليب الأسماك والخضر والفواكه ، وقد أقامت ليبيا 56 مشروعاً للصناعات الغذائية في كل من طرابلس والزاوية وزارة والخمس ، وغيرها من المناطق الليبية ، لان الصناعات الغذائية تلعب دوراً مهماً في الإنتاج الصناعي ، وسد حاجيات المجتمع الليبي وتلبية متطلبات السوق المحلي من هذه المواد الغذائية[26] .

6- الصناعات النسيجية :

اشتهرت ليبيا ومنذ القدم ببعض الصناعات النسيجية كالسجاد والبسط والمنسوجات الصوفية ، وقد أقيمت مصانع حديثة للسجاد والبسط ، والأقمشة الحريرية والقطنية والصوفية في ولاية طرابلس ، كذلك الصناعات الجلدية نظراً لتوفر جلود الأغنام والابقار ، وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية مثل صناعة الغزل ، النسيج ، الملابس والجلود (5) مشاريع، **والجدول الآتي يبين تطور الإنتاج الكمي لهذه الصناعات النسيجية في ليبيا** [27] . **جدول رقم (7)**

الصناعة	وحدة الإنتاج	1970	1976	1982	1987
النسيج	متر/سنة	-	11000000	14000000	16800000
غزل الصوف	طن / سنة	-	284,2	412,5	450
دباغة الجلود	قدم مربع / سنة	350000	2400000	2650000	2750000
صناعة الأحذية	زوج / سنة	2000000	550000	750000	1650000
الملابس الجاهزة	بدلة / سنة	-	75500	83000	150000

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الخطوات الحثيثة التي اعتمدتها ليبيا في تحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتي من الصناعات النسيجية .

7-الصناعات الكهربائية :

فقد اهتمت بقطاع الكهرباء لتدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فقد تم تنفيذ برنامج استثماري ضخم في مجال توفير الطاقة الكهربائية بلغت قيمته(211) ، مليون دينار ليبي انشئت بموجبه(6) محطات توليد كهربائية حديثة ، وست محطات لتحلية مياه البحر ، وغيرها من محطات التحويل ، وشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية للمدن والقرى ، ويرجع هذا إلى وعي ثورة الفاتح بأهمية الطاقة الكهربائية ، لأنها تمثل القلب من الجسم الصناعي، وأحد مظاهر المدينة الحديثة ، ولمساهمة الكهرباء بالأنشطة الاقتصادية الاخرى[28] .

مما تقدمً يتضح مدى التغيرات الاقتصادي التي قامت بها ثورة الفاتح في جميع المجالات من اجل انتعاش الاقتصادي لليبي ، وذلك لما لهذا القطاع من تأثير كبير على بناء العلاقات الخارجية مع الدول العربية في التجارة الخارجية .

المبحث الثالث

الاقتصاد الليبي ودوره في العلاقات التجارية مع الدول العربية (1969-1987)

يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة في ليبيا لأنه يحقق التعاون والتكامل بين القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ، لهذا قامت وزارة الاقتصاد بإعطاء الدور المهم للتخطيط والتوجيه والإشراف على التجارة الداخلية والخارجية لتقديم المساعدات والخدمات لبقية القطاعات المختلفة .

أولاً-في مجال التجارة الخارجية : كانت الحاجة ملحة لتحقيق الإشراف والرقابة على التجارة الخارجية للحصول على السلع الضرورية ، والاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع والمواطن ، لذا وضعت الدولة مجموعة كبيرة من السلع المستوردة تحت نظام تراخيص الاستيراد بقصد ما يلي :

1-تحقيق توجيه كامل للتجارة الخارجية .

2-إرشاد التجارة للأسواق التي تتوفر فيها السلع بالشروط المناسبة ، من حيث الجودة والسعر

3-تأمين احتياجات السوق المحلية .

3-فتح أسواق جديدة للاستيراد أمام التجارة المحليين .

4-كسر احتكارات بعض الأسواق الأجنبية للسوق الليبي ، والانفتاح على بعض اسواق الدول العربية الصديقة .

ولحماية الإنتاج المحلي من السلع المنافسة تم وضع نظام لتراخيص الاستيراد عن طريق فتح باب الاستيراد وقفله بالنسبة للسلع التي تتوفر محلياً ، وفتح المجال ، أمام القطاع الخاص للمساهمة في الاستيراد إلى جانب القطاع العام [29] .

لذلك عقدت ليبيا مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية التجارية منها اتفاقيات مع سوريا ، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع اليمن الجنوبية الشعبية عام 1970 وغيرها من الدول ، فضلاً عن زيادة قيمة الصادرات الليبية

لتصل إلى (2445,2) مليون دينار عام 1974 أي بنسبة (216%) ، وقد جاء هذا الارتفاع من تصدير المنتجات النفطية من جهة ، وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى ، وتصدير بعض المنتجات الزراعية والرعوية [30] .

لقد ادركت الثورتان التصحيح في سوريا[31] ، والفاتح في ليبيا [32] ، أهمية العمل القومي ومتابعة البناء بعد أن وضعتا حجر الأساس لعصر جديد يفتح آفاق التغير الثوري على امتداد الوطن العربي ، فالإرادة السياسية موجودة بين البلدين ، لهذه الإرادة دور حاسم في إنجاح أي تكامل سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم ثقافياً ، ومن أجل استمراره كان لابد من قيام تجارب تكاملية اقتصادية بين البلدين بهدف زيادة ودعم القدرات الاقتصادية والاجتماعية بينهما ، وتسهيل عملية التنمية لتقليل الاعتماد على الخارج ، والحد من التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية ، فليبيا مستودع النفط ، والطاقة للبلدان العربية ، وسوريا أحد أهم المراكز النباتية وبالتنسيق والتنظيم والرغبة في التكامل بين هذين البلدين يمكن الحصول على النواة الأولى الأساسية لتكامل اقتصادي عربي [33] .

أهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين :

اولاً-اتفاقية لتنظيم التبادل التجارية والتعاون الاقتصادي بين سوريا وليبيا في 22 آب عام 1970، وشملت على عدد من المواد المهمة ومنها :

مادة 1-يعمل الطرفان المتعاقدان على توثيق العلاقات الاقتصادية وتنمية التبادل التجاري بين بلديهما إلى اقصى حد مستطاع .

مادة 2-يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي إلى بلد الطرف الآخر ، ويسمح الطرف الآخر بحرية استيراد تلك المنتجات .

مادة 4- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية في أمور موضوع الاتفاق كافة .

كما تضمنت مختلف الميادين الاقتصادية ، والعلمية والصحية والبناء والإنشاءات وتأسيس العديد من المؤسسات الاقتصادية في مجال المقاولات والنقل والصناعة والاستثمار والزراعة [34].

ولهذا تم إصدار نشرات إرشادية زراعية مختلفة بالإضافة إلى موسوعة النشرات الإرشادية مطبوعة على CD منذ عام 1970 واستمرت لعام 2003 قدمت من خلال هذه النشرات أهم الإرشادات الزراعية لتحسين المردود في البلدين ، وإرسال جدول بأهم المنتجات الزراعية والكميات المتاحة للتصدير إلى مكتب العلاقات السوري في بنغازي ، وإرسال مطبوعات وقوانين زراعية ، وتقارير فنية ، ومجموعة إحصائية بذور[35] .

ثانياً- اتفاق لتنظيم الخطوط الجوية بين سوريا و ليبيا في 24أيلول عام 1972، وقد نصت الاتفاقية على عدد من المواد والتعريفات الخاصة بشركات الطيران في البلدين وفق أحكام معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي ومن أهم الفقرات المنصوص عليها في الاتفاقية[36] .

المادة 4-يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين البدء في تشغيل الخطوط المحددة في هذه الاتفاقية كلها أو جزء منها فوراً .

مادة 6- يجب ان تتاح للمؤسسة المعنية من جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة متكافئة من استثمار للخطوط المتفق عليها .

مادة 8-على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم مؤسساته المعنية بأن تحد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر مقدماً وفي أبكر وقت بنسخ من تعريفة الأجور وجدول المواعيد وما يطرأ على كل منها من تعديلات .

ثالثاً-اتفاقية قرض مقدم من الجماهيرية العربية الليبية إلى الجمهورية العربية السورية ، وتم توقيعها في 29آب 1972 ، والتصديق عليها ، وفق مرسوم جمهوري بتاريخ 1972/9/12 ، وقد شملت الاتفاقية عدداً من المواد المهمة ومنها :

المادة 1- يتعهد مصرف ليبيا المركزي بقرض بمبلغ (944496) دينار ليبي (تسعمائة وأربعة وأربعين ألف وأربعمائة وستة وتسعين ديناراً ليبياً) ، يدفع إلى حكومة سوريا دفعة واحدة في حسابها لدى المصرف الذي تعتمده الحكومة السورية فيها أو خارجها) .

المادة 2- يحسب مبلغ القرض بالدينار الليبي على اساس القيمة الذهبية للدينار الكويتي المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي[37] .

المادة 3- مدة القرض سنة ميلادية واحدة ، وقد وقع عن سوريا السيد نصوح الدقاق حاكم مصرف سورية المركزي ، وعن ليبيا قاسم محمد شرلالة محافظ مصرف ليبيا المركزي [38].

رابعاً- عقد مع الشركة العربية للاستثمار والمصرف العربي الليبي والمجموعة الكويتية لتطوير قطاع السياحة في سوريا ، وتم توقيع هذا العقد في 28 كانون الأول عام 1976 والاطراف الموقعة عليه وزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية ، والشركة العربية للاستثمار ، والمصرف العربي الليبي الخارجي ، والمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية وكانت أغراض الشركة إنشاء وتملك وإيجار واستئجار وإدارة واستثمار الفنادق والشاليهات والشقق والعمارات والمعارض بمختلف الدرجات في الجمهورية العربية السورية وخارجها ، والهدف من تملك العقارات هو الاستثمار السياحي والفندقي فقط [39].

خامساً-اتفاقية تأسيس الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية، وتم وتوقيع هذه الاتفاقية في 21 كانون الثاني 1978، والتصديق عليها بموجب مرسوم تشريعي ، بتاريخ 11 /1978/5 [40].

إذا تضمنت الاتفاقية تمهيداً أكد من خلاله الطرفان على دعم العمل العربي المشترك وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما ، وحددت مشاريع الشركة بالاستثمارات في المجالين الصناعي والزراعي في سورية على أسس تجارية عن طريق إنشاء المشاريع الصناعية والزراعية ، وتسويق منتجاتها في سوريا وخارجها على أن تقوم الشركة بصفة بدائية بعدد من المشاريع أهمها ، مشروع أنتاج الحبوب إضافة إلى مشاريع النسيج[41] .

وقد نصت الاتفاقية أن يكون المركز الرئيسي للشركة بمدينة دمشق ، ويجوز لمجلس إدارتها أن ينشئ فروعاً او مكاتباً أو توكيلات داخل سوريا أو خارجها ، وحددت مدة الشراكة بخمسين عاماً ابتداًء من تاريخ تبادل وثائق إبرام هذه الاتفاقية

ويجوز تمديدها كان رأس مال الشركة مائة مليون دولار أمريكي على مائة ألف سهم مناصفة بين البلدين ، ويتم دفع حصة ليبيا بالدولار الأمريكي ، وحصة سورية بالليرات السورية ، ومن أهم البنود التي نصت عليها هذه الاتفاقية :

المادة 6: يعد النظام الأساسي للشركة المرافق لهذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة 7: تتمتع الشركة بالمزايا والإعفاءات والضمانات التي تقررها قوانين تشجيع استثمار رأس المال العربي والاجنبي الصادر في الجمهورية العربية السورية [42] .

سادساً- اتفاقية تسير التبادل التجاري ، تم توقيعها بين مجموعة من الدول العربية في 22 شباط 1978 وهذه الاتفاقية كان من المفترض أن توقع عام 1964 لإنشاء سوق عربية مشتركة بهدف تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي ، وإعفاء المنتجات من الرسوم الجمركية ، وصولاً لإيجاد منطقة تجارة حرة كخطوة أولى نحو تحقيق سوق عربية مشتركة ، وقد تم بالفعل إلغاء الرسوم الجمركية اعتباراً من عام 1971 بين أربع دول عربية**(الأردن – سوريا – العراق – مصر) وبعد ذلك انضمت ليبيا** ، لكن هذه التجربة تعثرت وعوض عنها بالاتفاقية التي ذكرت سابقاً ، وهي اتفاقية تيسير التبادل التجاري ومن أهم أهدافها ، تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية / سوريا – الأردن – مصر – العراق – ليبيا ، من الرسوم والقيود المختلفة ، وتوفير الحماية اللازمة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة ، ومن هذه السلع التي تم إعفاؤها من الرسوم الجمركية والضرائب :

1-السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الأول (مواد أولية) أو بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .

2-المواد الخام المعدنية وغير المعدنية .

3-السلع نصف المصنعة التي تدخل في إنتاج سلع صناعية .

4-السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار الجامعة العربية ، وإذا كانت منتجات الدول الأطراف في الاتفاقيات لا تغطي احتياجات السوق المحلية ، فلهذه الدول الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة [43] .

سابعاً-اتفاقية التعاون الاقتصادي ، وتنظيم التبادل التجاري بين (سوريا-ليبيا) ، في (2آذار 1978) ، وقد جاء في مقدمة الاتفاق ما يشر إلى إيمان البلدين بالمصير العربي الواحد ، إذا نصت مقدمة الاتفاقية على:

أن الحكومتان السورية وليبية انطلاقاً من إيمانهم المطلق بالمصير العربي الواحد ، ومن أهدافهم المشتركة في العمل على تحقيق الوحدة الشاملة وانسجاماً مع مبادئهما في ضرورة العمل على إقامة قاعدة صلبة للاقتصاد العربي يقوم على أساس التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ، وقد شملت الاتفاقية النواحي الاقتصادية (الصناعية والتجارية) كافة ونصت على عدد من المواد المهمة ومنها :

1-يعمل الطرفان المتعاقدان على توثيق العلاقات الاقتصادية وتنمية التبادل التجاري بين البلدين .

2-السماح بحرية تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية الحية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية السورية الليبية واستيرادها إلى بلد الطرف الآخر معفاة من القيود والضرائب والرسوم الجمركية ، وغيرها من الرسوم الأخرى .

3-تعد المنتجات الصناعية السورية أو ليبية المنشأ وطني بشرط أن لا تقل كلفة الإنتاج المحلية واليد العاملة الداخلية في صنعها عن 40% من تكاليف إنتاجها بعملة قابلة للتحويل ويتم فتح مراكز تجارية في كل من طرابلس ودمشق وإقامة معارض دائمة ، ومؤقتة على أرض كل طرف منهما ، ومنحها التسهيلات اللازمة[44].

4-يمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حق ممارسة المهن الحرة في حدود القوانين والانظمة ، كما يعمل البلدان على إنشاء شركات ومؤسسات مشتركة تمارس عملها في مختلف الميادين الاقتصادية ، وتسيير خطوط ملاحية منتظمة بينهما لنقل البضائع استيراداً وتصديراً ، كما تم إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية مشتركة بين البلدين ، من بينهما شركة صناعية مشتركة للغزل والنسيج مقرها دمشق وأخرى لتربية المواشي ، كي تؤمن احتياجات البلدين الداخلية ، وتم ايضاً التوصل إلى اتفاق لإعفاء المنتجات الصناعية الوطنية في حال تبادلها من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية ، وقد سمحت هذه الاتفاقية بدخول رؤوس الاموال العائدة لرعايا البلدين واستثمارها في المجالات المختلفة ، وفقاً للقوانين والخطة الاقتصادية للدولة ، ومنح هذه الأموال الحقوق والتسهيلات الممنوحة لرؤوس الأموال الموظفة من قبل أي بلد طبقاً للنظم والقوانين السارية في كل من البلدين ، وللتأكد من حسن تنفيذ هذه الاتفاقية تم تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة الصعوبات التي تعترض تطبيق هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطويرها ، وقد صدق هذا الاتفاق بمرسوم جمهوري في سوريا 1978/7/1 وتم التوقيع عليه في طرابلس في ليبيا 1978/3/2 [45].

ثامناً-اتفاقية تنقل الأيدي العاملة بين سوريا وليبيا في 20 أيار 1985 ، وقد نصت الاتفاقية على تعهد كل منهما بتشجيع وتنشيط تنقل الأيدي العاملة وفقاً لاحتياجات كل منهما ، لذلك قامت الأجهزة المختصة بهذا الموضوع بمجموعة من الإجراءات لتضمن التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية ومنها :

1-تسجيل العمال الراغبين في العمل لدى الدولة الأخرى مع بيان مؤهلاتهم العلمية .

2-تسجيل الاحتياجات من الأيدي العاملة وإبلاغها إلى الجهة المختصة في البلدان الآخر .

3-ينظم لكل عامل ينتقل للعمل فيما بين الدولتين عقد عمل خطي يسجل فيه البيانات الخاصة به ، وتحدد ساعات العمل اليومية ، والراحة الأسبوعية والاجازات السنوية ، ومدة العقد وشروط تجديده ، وتأمين السكن الملائم أو منحه تعويض سكن مناسباً ، وتسري أحكام هذه الاتفاقية على المواطنين الليبيين ومن في حكمها (الفلسطينيون المقيمون في سوريا) ، وتجدد مدة هذه الاتفاقية بثلاث سنوات مع إمكانية تجديدها عند الضرورة ويشكل وجود أكثر من 50 ألف عامل سوري في ليبيا عنواناً مهماً لسورية على مختلف المستويات لما يتميزون به من مهارات فائقة وأداء في العمل بكل أمانه وإتقان ، الامر الذي يسهم في تنشيط العلاقات بين البلدين الشقيقين ، ويزيد حجم التبادل التجاري بينهما ، وخصوصاً مع زيادة الطلب الليبي على المنتجات السورية لجودة صناعتها [46].

تاسعاً-اتفاقية بين هيئة تخطيط الدولة في سوريا ، واللجنة الشعبية العامة للتخطيط في ليبيا 20 أيار1985 ، وقد أتشملت على عدد من المواد المهمة منها [47]:

مادة1: التبادل المستمر والتنظيم للمعلومات والخبرات بشأن إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل .

مادة2: تبادل وجهات النظر حول الوسائل اللازمة لتشجيع التعاون الاقتصادي والعلمي والفني .

مادة3:التبادل المستمر للخبرة في مجالات التخطيط وعلى الخصوص منها :

1-تنظيم طرق العمل في مجال التخطيط الطويل والمتوسط والقصير الأجل .

2-الطرق والمناهج في مجال التخطيط الصناعي .

3-مشاكل تخطيط القوى العاملة .

4-مشاكل التخطيط المالي .

5-مشاكل التخطيط التربوي .

6-مشاكل التخطيط الإقليمي .

عاشراً-اتفاقية التكامل الاقتصادي بين سوريا وليبيا في 27أيار1985 ، وتهدف إلى تنظيم الاقتصاد وتطويره في المجالات التجارية والمالية والتأمين والصناعة والزراعة والمواصلات والشركات المشتركة وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بيننهما، إذ تم التأكيد على هذه الاتفاقية أثناء اجتماع اللجنة العليا المشتركة السورية والليبية المنعقدة في دمشق في 27/أيار1985وفق برنامج تنفيذي في مجالات الاستثمار والمبادلات التجارية ، إذ وقعه عن الجانب السوري محمد العمادي ، وعن الجانب الليبي محمد بيت المال ، بالإضافة إلى ذلك تم التوقيع على اتفاق في مجال الصحة والضمان الاجتماعي [(47)].

احدى عشر-توقيع اتفاق تعاون سياحي بين سوريا وليبيا عام 1987.

نصت هذه الاتفاقية على تشجيع السياحة بين البلدين ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الحركة السياحية ، مع العمل على استكمال عناصر التكامل الاقتصادي بإصدار التشريعات والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك ، ومنها السماح لكلا من البلدين بالدخول إلى أي بلد منهما ، والإقامة فيه والخروج منه بالاعتماد على البطاقة الشخصية أو جواز السفر ومعاملة كل طرف الطرف الآخر وفقاً لمبادئ المساواة وعدم التحيز ، والتمتع بحقوقه الكاملة باستثناء الحقوق السياسية ، كما تضمنت تبادل الوفود السياحية والخبرات بين البلدين[(48)] .

وبعد الحديث عن أهم الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين[(49)] ، لابد من ذكر اهم الصادرات والواردات بينهما ، وتقاس الكمية هنا بالطن ، والقيمة بألوف الليرات السورية **والجدول التالي يوضح نوعية الصادرات والواردات والكمية بالطن والقيمة بألوف الليرات السورية** [(50)].

جدول رقم (8)

	1983		1984		1985		1986		1987	
الواردات من ليبيا إلى سوريا	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
كيروسين في أوعية مختلفة	17101	17651	28479	29680	47084	51445	-	-	-	-
غاز البوتان	18837	11558	41674	32838	29416	24763	35582	14298	-	-
الأخشاب المعدة للصناعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مازوت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بضائع أخرى	1205913	1341117	1040961	128901	318205	616847	1539630	980029	960	16
الصادرات من سوريا إلى ليبيا	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
الشعير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبسة خارجية من قطن وغيرها	639	7	67	3	900	31	94	2	4	0
ألبسة خارجية للرجال والصبية من القطن	6315	36	1152	6	622	13	1382	9	-	-
ألبسة خارجية للنساء والبنات من القطن	3893	19	772	3	800	25	175	2	52	1
أحذية بنعال خارجية من مطاط وجلد طبيعي واصطناعي	143	3	-	-	-	-	-	-	-	-
بطاطا لغير البذار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جذور عرقسوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خيوط من قطن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سجاد من قطن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ألبسة خارجية للرجال من صوف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

محتوية على حرير										
ألبسة داخلية للنساء من قطن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أحذية بنعال كله من الجلد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أدوات زجاجية للمائدة والمطبخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بضائع أخرى	1993	1350	564	88	29960	234	3651	1025	1868	1043

والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين سوريا وليبيا للمدة من 1969-1987 والقيمة مقدرة بألوف الليرات السورية [51] . جدول رقم (9)

العام	الصادرات من سوريا إلى ليبيا	الواردات من ليبيا إلى سوريا
1969	2675	404
1970	4252	285
1971	2825	297
1972	7160	409
1973	11294	1982
1974	6879	1378
1975	14806	1932
1976	17193	67102
1977	6827	21262
1978	22895	2015
1979	21316	20391
1980	18141	365903
1981	185680	100758
1982	159098	66016
1983	12336	37574
1984	12983	1241851
1985	7636	1111114
1986	32282	394705

1987	9163	1575212

يتضح من خلال دراسة الجدول اعلاه غلبة قيمة الصادرات على الواردات من عام 1969 إلى عام 1975 لترتفع بعد ذلك قيمة الواردات لتصل إلى (21262) في عام 1977 بينما الصادرات قيمتها (6827) ثم حدثت حالة توازن بينهما في عامي 1978 – 1979 لتعود قيمة الواردات في الارتفاع في عامي 1980 – 1981، وفي عام 1982 عادت الصادرات للارتفاع لتصل إلى(159098) ثم تنخفض عام 1983 لتصل إلى (12336) بينما ترتفع الواردات إلى (37574) وتستمر في الارتفاع تدريجياً لتصل في عام 1978 إلى (1575) بينما تنخفض قيمة الواردات إلى (9163) وفي عامي 1986 -1987 تنخفض إلى (787) فقد كان هناك تذبذباً وتفاوتاً في قيمة الصادرات والواردات بين البلدين .

الخاتمة

تبين لنا من خلال ما تقدم سابقاً أن التأثير الكبير الذي كان يفرضه المناخ السياسي بين البلدين على الجانب الاقتصادي ، فإذا راجعنا مجمل الاتفاقيات الموقعة بينهما نلاحظ أن أغلبها كان في عام 1971 أيام اتحاد سوريا ومصر وليبيا ، أو خلال المحطات السياسية المهمة التي جمعت البلدين ولاسيما في أعوام السبعينات من القرن الماضي ، بالإضافة إلى أن سوريا بلد زراعي بامتياز وليبيا بلد نفطي وكان بإمكان الاتفاقيات لو طبقت بشكل حقيقي مع توفر مناخ اقتصادي يعتمد المؤسسات لأمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين البلدين الشقيقين ، لكن العدد الكبير من هذه الاتفاقيات كانت تتلاشى أحياناً بسبب المناخ السياسي ، كما لم يكن هناك متابعة حثيثة لتنفيذ هذه الاتفاقيات من الطرفين ، ولو أمكن لعادت هذه الاتفاقيات بالخير الوفير على البلدين ، فضلاً عن ذلك كانت هناك مساعدات ليبية لدعم مجهود سوريا العسكري في محطات مهمة ، لاسيما بعد حرب تشرين التحريرية ، بالإضافة إلى ذلك فإن بنود هذه الاتفاقيات كان معظمها في المجالات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين ، ولكن لم تستطيع أن تحقق علاقات وثيقة وميزاناً تجارياً متصاعداً بين الدولتين .

كما يتضح من خلال هذه الدراسة أن الاوضاع الاقتصادية كان لها الدور الكبير في رسم خارطة العلاقات الليبية السورية ، إذ عكست الوجه الحقيقي لهذان البلدان ، فبعد أن كانت ليبيا تعتمد على استخراج النفط والغاز أصبح لديها تكامل اقتصادي بين الزراعة والصناعة والتجارة ونعكس ذلك على المستويات الاقتصادية والمعيشية كافة بفعل التخطيط المنظم الواعي ، وبسبب وضع الأسس الاقتصادية المتينة لتكون منطلقاً لاقتصاد أكثر تطور وفاعلية ، أما سوريا فبعد أن كان بلداً زراعياً متخلفاً تتحكم فيه الظروف المناخية ، أصبح اقتصاداً يسعى إلى التكامل بالاعتماد على التعددية والتشاركية بين القطاعات (العام – الخاص – المشترك) ، فالتطور الزراعي أدى إلى تطور صناعي ، وبالتالي انعكس ايجابياً على التجارة التي ازدهرت بفعل جملة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية ، وهذا بدوره أعطى المواطن السوري مستوى معيشياً لائقاً .

الهوامش :

1- يوسف محمد الصواني ، ثورة الفاتح في عشر سنوات ، بيروت ، 1979، ص174 .

2- نداء صباغ ، تحديث العقل العربي والنظرية المقارنة ، تقديم : مروان فارس ،دار الصحافة ، بيروت ، 1993، ص118-119؛ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية بين عامي 1970-1990 .

3-أنورعبد الملك ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982، ص440 .

4-مجموعة من الاساتذة ، ليبيا في خمس وعشرين عام 1969- 1994 التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار الجماهيرية للنشر ، ليبيا ، (د.ت) ، ص246.

5- يوسف محمد الصواني ، المصدر سابق ، ص170.

6-عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972،ص252-251.

7-محمد حسين عقيل ، التنمية والإدارة في المجتمع الجماهيري ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر ، 1989، ص23-24.

8- وهي المنظومة التي أنشاءه في مدينتي بنغازي وسرت ، وتقع نقطة البداية لهذه المنظومة بمنطقة بارزيو ، حيث يوجد حقل الابار الذي يتألف من 108 بئر ، أما حقل الابار الثاني فيقع بمنطقة السرير ويتكون من 126 بئر ، للمزيد . ينظر . جريدة العرب ، ليبيا ، العدد 6 ، 2008 ، ص6.

9- نداء صباغ ، المصدر السابق ، ص158 .

10-احمد مهدي السامرائي ، أزمة الحبوب في الوطن العربي ، مجلة البحث العلمي العربي ، منشورات اتحاد مجالس البحث العلمي العربي ، العدد(1) ، القاهرة ، 1976، ص16-17.

11-محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، منشورات المنشأة الشعبية ، 1990، ص108.

12-مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في خمس وعشرين عام 1969- 1994، المصدر السابق ، ص257.

13-ديبش باتا خاربا ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، 1984، ص111-112.

14-fiher , w.b : the middle east , London , 1970, p 250

15-مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في عشرين عاماً 1969-1989 التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحرير : صبحي قنوص ، الدار الجماهيرية للنشر ، ص311.

16-زينب زهيري و صالح الزين ، قضية المرأة ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، 1984، ص87.

17-طبرق: تعتبر ميناء طبيعي في برقة ، وتقع على خليج واسع وعميق ، عرضه حوالي 3كم . للمزيد ينظر . شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي ، تحقيق محمد عبد الكريم الوافي ، منشورات المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، 1973 ، ص87.

18-زلطن : مركز انتاج نفطي في ليبيا ، بدأ بالإنتاج عام 1961 ، ليصل إلى 190 مليون طن عام 1970 . للمزيد ينظر . مرسي مجالي ، معجم العالم العربي ، ترجمة جورج سعد ، دار الهيثم ، 1994، ص87.

19-أحمد إسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000، ص73.

20-حسن سلمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، 1962، ص323.

21- مجموعة من الاعلاميين ، معاهد الاتحاد العربي الإفريقي طريق المستقبل ، مكتب العلاقات العربي الليبي ، دمشق ، 1984، ص54-55.

22- صالح المهيوب ، التخطيط في المجتمع الجماهيري ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1980، ج2، ص166.

23- محمد زايد ، المصدر السابق ، ص122.

24- يوسف محمد الصواني ، المصدر السابق ، ص163.

25- محمد زايد ، المصدر السابق ، ص122.

26-مجموعة من الاساتذة ، ثورة الفاتح من أيلول في عيدها الرابع ، منشورات وزارة الأعلام والثقافة ، طرابلس ، 1973، ص84.

27-محمد خالد الحريري ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1981،ص194.

28-مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في خمس وعشرين عام 1969-1994 ، المصدر السابق ، ص340-341.

29-اتفاق لتنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين سوريا وليبيا في 22أب 1970 ، للمزيد ينظر . محمد الشحات ، ليبيا تبدأ عصر الجماهير ، بيروت ، 1978، ص27-29 .

30- تبادل نشرات إرشادية زراعية بين البلدين السوري وليبي عام 1970 ، للمزيد ينظر. محمد الشحات، المصدر السابق، ص27-29 .

31- اتفاق لتنظيم الخطوط الجوية بين سوريا وليبيا في 24 أيلول عام 1972، للمزيد ينظر. محمد الشحات ، المصدر السابق ، ص252-260.

32- ثورة التصحيح : وهو انقلاب عسكري في الجمهورية العربية السورية قام به وزير الدفاع وعضو القيادة القطرية بحزب البعث الفريق حافظ الأسد، ورئيس الأركان السوري مصطفى طلاس وكثير من الضباط وكانت بداية عهد جديد في تقوية دولة حزب البعث فقد أدخلت إصلاحات إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وأنهت الصراعات الداخلية في ورسخت سلطة دولة البعثالبعثيين الموالين لحافظ الأسد في 16 تشرين الثاني 1970 وعين على إثرها أحمد الحسن الخطيب رئيسًا للجمهورية مؤقتًا، وصل بعدها الضابط حافظ الأسد إلى سدة حكم دولة البعث للمزيد ينظر. مرسي مجالي ، المصدر السابق ، ص93. 33- ثورة الفاتح : انقلاب 1969 في ليبيا، وتعرف أيضا بثورة الفاتح أو ثورة 1 أيلول، هو

انقلاب عسكري قامت به حركة الضباط الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي، والتي أطاحت بالنظام الملكي السنوسي للملك إدريس الأول وأسفرت عن تشكيل للجمهورية العربية الليبية . للمزيد ينظر . مرسي مجالي ، المصدر السابق ، ص88 .

35-اتفاقية قرض بين سوريا و ليبيا في 29 آب 1972 . للمزيد ينظر مجموعة من الأساتذة ، ثورة الفاتح في عيدها الرابع ، المصدر السابق ، ص95-96 .

36- عقد مع الشركة العربية للاستثمار والمصرف العربي الليبي والمجموعة الكويتية لتطوير قطاع السياحة في سوريا ، وتم توقيع هذا العقد في 28كانون الأول عام 1976 . للمزيد ينظر . محمد الشحات ، المصدر نفسه ، ص263-266.

37- عبد القادر بودقة ، التخطيط الاقتصادي أسلوب الإدارة في الاقتصاد الوطني ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1979، ص22.

38-الطاهر الجهيمي وآخرون ، لبيبا والقرن الواحد والعشرين (حلقة نقاش) ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، 2005، ص94-95.

39- المصدر نفسه ، ص96-97.

40-اتفاقية تأسيس الشركة السورية الليبية للاستثمار الصناعية والزراعية ، وتم توقيع هذه الاتفاقية في 21كانون الثاني 1978، للمزيد ينظر. المصدر نفسه ، ص99-101.

41-التقرير الاقتصادي الموحد ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1989، ص176.

42-اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل بين البلدين (سوريا- الليبي) في 2آذار عام 1978. للمزيد ينظر . الطاهر الجهيمي وآخرون ، المصادر السابق ، ص288-290.

43-المصدر نفسه ، ص291.

44-اتفاقية تنقل الأيدي العاملة بين سوريا وليبيا في 20 أيار 1985 . للمزيد ينظر . الطاهر الجهيمي وآخرون ، المصدر السابق ، 292-295.

45-اتفاقية بين هيئة تخطيط الدولة السورية وليبيا بتاريخ 20 أيار عام 1985 . للمزيد ينظر المصدر نفسه ، ص296-297.

46-اتفاقية التكامل الاقتصادي بين سوريا وليبيا في 27أيار 1985. للمزيد ينظر المصدر نفسه ، ص298.

47-الجريدة الرسمية في سوريا ، العدد42،السنة الثانية والسبعون ، 1990، ج1،ص3541.

48-الجريدة الرسمية في الجمهورية السورية ، العدد23، 1985، ج2، ص3232.

49-إحصاءات التجارة الخارجية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، ص145.

50-إحصاءات التجارة الخارجية السورية ، المصدر السابق ، ص147.

51-المصدر نفسه ، ص149.

قائمة المصادر

اولاً/ الوثائق

أ- الغير منشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق القومية السورية :

1-إحصاءات التجارة الخارجية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق .

2-التقرير الاقتصادي الموحد ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1989.

3- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية بين عامي 1970-1990 .

ثانياً/ الكتب العربية والمعربة

1- يوسف محمد الصواني ، ثورة الفاتح في عشر سنوات ، بيروت ، 1979.

10-مجموعة من الأساتذة ، ليبيا الثورة في عشرين عاماً 1969-1989 التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحرير : صبحي قنوص ، الدار الجماهيرية للنشر .

11-زينب زهيري و صالح الزين ، قضية المرأة ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، 1984 .

12- شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي ، تحقيق محمد عبد الكريم الوافي ، منشورات المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، 1973 .

13- مرسي مجالي ، معجم العالم العربي ، ترجمة جورج سعد ، دار الهيثم ، 1994 .

14-أحمد إسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

15-حسن سلمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، 1962.

16- مجموعة من الاعلاميين ، معاهد الاتحاد العربي الإفريقي طريق المستقبل ، مكتب العلاقات العربي الليبي ، دمشق ، 1984 .

17- صالح المهيوب ، التخطيط في المجتمع الجماهيري ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1980، ج2 .

18-مجموعة من الاساتذة ، ثورة الفاتح من أيلول في عيدها الرابع ، منشورات وزارة الأعلام والثقافة ، طرابلس ، ليبيا ، 1973 .

19-محمد خالد الحريري ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1981 .

2- نداء صباغ ، تحديث العقل العربي والنظرية المقارنة ، تقديم : مروان فارس ،دار الصحافة ، بيروت ، 1993.

20- محمد الشحات ، ليبيا تبدأ عصر الجماهير ، بيروت ، 1978، ص27-29 .

21- عبد القادر بودقة ، التخطيط الاقتصادي أسلوب الإدارة في الاقتصاد الوطني ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1979 .

22-الطاهر الجهيمي وآخرون ، ليبيا والقرن الواحد والعشرين (حلقة نقاش) ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2005 .

3-أنورعبد الملك ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982 .

4-مجموعة من الاساتذة ، ليبيا في خمس وعشرين عام 1969- 1994 التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار الجماهيرية للنشر ، ليبيا ، (د.ت) .

5-عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972.

6-محمد حسين عقيل ، التنمية والإدارة في المجتمع الجماهيري ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر ، 1989 .

7-احمد مهدي السامرائي ، أزمة الحبوب في الوطن العربي ، مجلة البحث العلمي العربي ، منشورات اتحاد مجالس البحث العلمي العربي ، العدد(1) ، القاهرة ، 1976.

8-محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، منشورات المنشأة الشعبية ، 1990 .

9-ديبش باتا خاربا ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، طرابلس ، 1984 .

ثالثاً/ الصحف

1-الجريدة الرسمية في سوريا ، العدد42،السنة الثانية والسبعون ، 1990، ج1.

2-الجريدة الرسمية في الجمهورية السورية ، العدد23، 1985، ج2 .

3- الجريدة العرب في ليبيا ، العدد 6 ، 2008.

رابعاً/ الكتب الاجنبية

1-fiher , w.b : the middle east , London , 1970, p 250